فايتهما كان مطلقا بالاتك لا يجوز التيمم بما ليس مطهرا بجار الا ان كان
عليها اى على الغضارة لمطلق غبار وقاتة يجوز كما في نحو طين وغيرها على الحلاف المتفق
والتيمم بالخذف اى الفخار ان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه
شئ من الادوية كالفخار الشعر ونحوها مما يجعل في الطين الذي يتخذ منه الفخار
جاز التيمم وان لم يكن عليه غبار واذ كان فيه شئ منها لم يكن مطهرا بالاتك وان
تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب اذ كان التراب غالبا يجوز
وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم للغالب لان اصابت الارض نجاسة
كبيضة او رقيقة فجفت بالشمس او غيرها وقيدنا بما عتبار الغالب ودهنا زرعها
من اللوبيا والباقلا جاز الصلوة عليها للحكم بطهارتها ولا يجوز التيمم
منها في ظاهر الرواية لعدم طهوريتها وتحقيقه في الشرح وروى عن اصحابنا انه
يجوز ايضا وهي رواية شاذة رواها ابن كاس واذا تيمم الرجل من موضع فتيمم
آخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز لان المستعمل ما في يديه بعد المسح دون غيره
والتيمم في الجنابة والحدث سواء اى صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء
واحدة وهي الضربتان باجماع الامة ويصلي بالتيمم ما وجد الماء في الوقت لا بعده
لان اداءها بالقدرة الكاملة لعدم انعقاد سببها والرجل الصحيح في المصر يتيمم
لصلوة الجنازة اذا خاف الفوت بسبب الوضوء عندنا خلافا للشافعي في الاولى
لانه ينتظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة الى الاستثناء بعد تقييد بخوف الفوت لان
الولي وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا احدث للتوضئ اى من شرع
بالوضوء في صلوة العيد يتيمم وبنى خلافا لقول زفر وقالا لا يجوز له التيمم لانه
اسقط الخروج الا حق كان خلف الامام وان فرغ الامام وله ان الخروج باق
لانه يوم ازدحام فيغلب عذراء عارض بعد صلوة فيد بالتوضئ لانه لو

تزع

شرع بالتيمم فاحدث يجوز له البناء بالتيمم اتفاقا ويخلاف اذا
راى الماء وترك وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيمم اجماعا و
كذا اذا خاف خروج الوقت صلوة العيد يتيمم وبنى بخلاف ما اذا تبطل بخروج
الوقت ولا يقضي بعد بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء ترك
الصلوة اى ما عدا صلوة العيد والجنازة لا يتيمم عندنا بل يتوضا ويقضي
ما فاته اذا خرج الوقت وقال زفر يتيمم فلا يفوت الصلوة وقال الزاهدي و
قد قال مشايخنا ان يعتبر الوقت وذكر في الحلواني ان الكل اذا لم يجد مكانا
طاهرا بان كانت على الارض نجاسة وابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على
ان يزرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعل والا يصلي بالايماء ولا
يعيد فقد اعتبر الحلواني خروج الوقت لجواز الايماء فاعتبار وفي جواز التيمم اولى
وح فالاحتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت ثم يعيد فيخرج عن العهدتين وكذا في
فوت الجمعة لا يتيمم بل يتوضا ويصلي الظهر ان لم يدرك قائما لان فوتها الى
خلف وهو الظهر بخلاف العيد ولو تيمم الجنب للمكث في المسجد او الدخول للمسجد عند
جمود الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم لغو غير معتبر في الشرع بل هو عدم لان
التيمم انما يجوز ويعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما كخوف الفوت
لانه الى خلف وهو المصحف فهو الجنب ليس بعبادة يخاف فوتها فوقع لو تيمم
لجنازة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتها لا يلزمه
اعادة التيمم خلافا للحسن والمسافر يطأ جارية يعني يجوز له ان يطأ جارية وكذا
زوجته وان على اى ولو على بعد الماء يجوز له التيمم لانه طهور للمسلم عند
عدم الماء فكما يجوز له ان يبادر بسبب الحدث من النوم وغيره فكذا بسبب الجنابة
اذ هما سواء في منع جواز الصلوة وازتفاعهما بالتيمم عند عدم الماء وينقض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)